



رد وتوضيح

حول المقال المنشور بجريدة المساء عدد 4165 بتاريخ 16 أبريل 2020

نشرت جريدة المساء في عددها 4165 الصادر بتاريخ 16 أبريل الجاري، مقالا تحت عنوان "مصير آلاف المشردين والمتخلى عنهم يعيد إلى الواجهة مشاريع كلفت المليارات".

ونظرا لما تضمنه المقال المذكور من اتهامات مجانية وأحكام قيمة مسيئة، ومعطيات غير دقيقة، ولكون الجريدة لم تكلف نفسها عناء الاتصال بالمعنيين بالأمر لأخذ وجهة نظرهم، وفقا للضوابط المهنية والأعراف المعمول بها في مجال الصحافة؛ وحرصا على تنوير الرأي العام الوطني، نقدم هذا الرد وهذه التوضيحات.

يوهم العنوان الذي اختارته الجريدة لمقالها قراءها، أن "آلاف المشردين والمتخلى عنهم" ينتظرهم مصير مقلق مادام ذلك يعيد إلى الواجهة "مشاريع كلفت المليارات"، وهي لغة توشي بكون مليارات تلك المشاريع قد ضاعت، وهو ما كان ينبغي على الجريدة التبين والتأكد منه أولا. أما مدخل المقال فيوقعه في عدم الموضوعية، إذ يقتحمه كاتبه بالقول "بات مصير آلاف المشردين والمتخلى عنهم معقدا، بعد أن أصدر المكتب الوطني لنقابة الاتحاد العام لأطر ومستخدمي وكالة التنمية الاجتماعية بلاغا ناريا..."، فهل لأن نقابة أصدرت بلاغا وصفه الكاتب بالناري يجعل مصير هؤلاء المشردين "معقدا"؟ فهذا الربط بين الحكم على مصير هؤلاء المواطنين بالتعقيد وصدور بلاغ "ناري" عن نقابة، لا يحكمه منطق مستقيم.

ورغم أن البلاغ المشار إليه يقر كاتب المقال بنفسه أنه يحمل اتهامات لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، فهو لم يكلف نفسه عناء طلب رأي الوزارة فيها، كما لم يطلب ذلك في كل الافتراءات والاتهامات التي نقلها عن البلاغ المعني.

ينقل المقال عن البلاغ المشار إليه، اتهام وزارة التضامن "بالسعي لتحويل أطر ومستخدمي وكالة التنمية الاجتماعية إلى فئران تجارب"! لماذا؟ بزعم أنها "تنصلت من مهمة جمع واستبيان وتشخيص حالات الأشخاص في وضعية الشارع خلال جائحة كورونا". وهنا نقول إنه لو تأمل كاتبو البلاغ في طبيعة هذه "التهمة" لما ترددوا في تجنبها ولنجلوا من إيرادها. ذلك أن ما طلب من أطر ومستخدمي الوكالة عمل يشرفهم في هذه الظرفية التي تجند فيها جميع المغاربة، ملكا وحكومة وشعبا، لمحاربة الجائحة والحد من انتشارها. ولقد أبلى كثيرون منهم في خدمة وطنهم بتفان في هذه النازلة. لكن البلاغ الذي جعل نفسه وصيا على أطر الوكالة ومستخدميها، حرر بلغة تظهر هؤلاء كمتصلين من واجب وطني ينظمه الدستور، وينظمه قانون الطوارئ الصحية، وقبل كل شيء، يمليه الضمير الوطني على أي مواطن غيور. فكيف يستقيم نعت قيامهم بما تفرضه القضية الوطنية بصفة "فئران التجارب"؟ وهل الأطباء ورجال السلطة، والمنتخبين، والمجتمع المدني، والمحسنين، الذين يحصر البلاغ حسنات محاربة الجائحة فيهم، "فئران تجارب"؟ وهل أطر الوكالة ومستخدميها معرضون وهدم للخطر من نشطاء المجتمع المدني والمنتخبين والمحسنين، الذين لم يتردد البلاغ في الإشادة بأدوارهم؟

إن أخطر ما روج له المقال، نقلا عن البلاغ، هو دعوة المكتب الوطني للنقابة المشار إليها، جميع أطر ومستخدمي الوكالة إلى "رفض كل مهمة تتطلب الاختلاط بالآخرين مهما كان السبب"! فإين يمكن تصنيف هذه الدعوة في ظل ما يعيشه الوطن؟ وهل يُرضي واحدا من أطر الوكالة ومستخدميها أن يرفع صوته ويقول للمغاربة إنه استجاب لتلك الدعوة؟ لكن البلاغ كي يضلل الرأي العام داخل الوكالة حول مناقضته للفصل 40 من الدستور، ولقانون الطوارئ الصحية، علل دعوته تلك بخوفه على أطر الوكالة ومستخدميها وعلى غيرهم من الإصابة بفيروس كورونا!

ومن أغرب ما جاء في البلاغ، ونقله المقال، الحديث عن "إقحام الوكالة" في موضوع الأشخاص في وضعية الشارع، في حين لا يستحي محرروه حين يتحدثون عن جهات أخرى لا علاقة لها بهؤلاء الأشخاص في الحالات الطبيعية، لكن الظرفية جعلت العديد من المؤسسات تفتح أبوابها لاستقبالهم، همها الوحيد الاستجابة لنداء الوطن في محاربة جائحة كورونا. فكيف يستقيم الحديث عن "إقحام الوكالة" وهي معنية بقانونها المؤسس بمثل هذه الملفات، خاصة في ظل الظرفية التي تعيشها البلاد، وتعباً للجميع لخدمة الوطن، وحماية المواطنين؟ وهذا لا يمكن فهمه إلا بكونه منطق المزايدة السياسية لا غير.

وسينكشف ذلك المنطق الغريب سريعا حين يكشف البلاغ عن الخلفيات الراجحة التي دفعت محرريه إلى الوقوع في كل المنزلقات التي حاول أن يضلل الرأي العام بها. فالذي يفهم من لغة البلاغ أن محرريه غاظهم نجاح عمليات إيواء الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى الوطني، وعاظهم التعاون الواسع والكبير بين مختلف المتدخلين فيها، وعاظهم الانخراط الواسع لوسائل الاعلام في مواكبتها من مختلف الزوايا وبمختلف الأجناس الصحافية من منطلق مهني وحس وطني. لكن محرري البلاغ أعمتهم الحسابات السياسية الضيقة، فضاقوا من حضور وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في كل ذلك، وتعاموا عن أن تلك الصحافة، الوطنية منها والدولية، ليست تابعة للوزارة، وأنها هي من تبادر وتتصل وتكتب وتنشر، كما تفعل الصحافة في كل بلدان المعمور. ويحاول البلاغ التغطية عن هذا المنزلق مرة أخرى باتهام السيدة الوزيرة باستغلال الملف سياسيا وإعلاميا! وهذا منتهى السخافة.

إن الصحافة الوطنية، وكذا الرأي العام الوطني، شاهدان على البهتان الذي يسوقه البلاغ، إذ لم تكن هناك فرصة تحدثت فيها السيدة الوزيرة، أو أصدرت فيها الوزارة بلاغا أو تحدثت فيها مسؤولو التعاون الوطني أو مسؤولي الوزارة إلا وشددوا على أن عمليات إيواء الأشخاص في وضعية الشارع عمل مشترك، تعاونت فيه عدة أطراف هي الوزارة والتعاون الوطني والسلطات المحلية والجماعات الترابية والمجتمع المدني والمحسنين. لكن حين تعمي الحسابات السياسية البعض فإنه يرون في كل قيام بالواجب دعاية واستغلال. وهذا لن يلتفت إليه مسؤولو الوزارة ومؤسساتها وأطرها أبدا، وسيستمررون في القيام بواجبهم الوطني بكل تفان ونزاهة وتضحية.

وقد نقل مقال المساء عن البلاغ العديد من الغرائب والطرائف المضللة، فالبلاغ حين يتحدث عن "إقحام الوكالة" مقابل "تنصل الوزارة"، ويسأل عن غياب أطر الوزارة في العمليات التي نظمت في الأقاليم، فهو يمارس تضليلا مفضوحا، حيث يعلم الجميع أن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ليست لها مصالح خارجية، وبالتالي ليس لها حضور جغرافي في الجهات والأقاليم، وان ذلك الحضور يتم من خلال مؤسستين هما التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، واللذان لهما فروع جهوية وتمثيلية إقليمية. فحين يحصر البلاغ مهمة جمع وإيواء الأشخاص في وضعية الشارع في الوزارة وحدها، لا يقول كيف لها أن تقوم بذلك من دون تلك المؤسساتين؟ كما أن البلاغ حين يسأل عن غياب مستخدمي التعاون الوطني، فهو يريد أن يغطي شمس عملهم بغربال التبخيس السياسي، وإلا فالجميع يعلم حجم حضور مستخدمي التعاون الوطني في ملف "الأشخاص في وضعية الشارع". لذلك لا نستغرب انزلاق البلاغ إلى خطاب العدمية حين نفى أن تكون الوزارة قد قامت بأي شيء يذكر في ذلك الملف!

لكن أغرب ما نقله المقال عن البلاغ الشارد وهو يحاول جاهدا الاستدلال عن ما أسماه "الفشل الذريع" للوزارة وعبر التاريخ! حديثه عن ما أسماه ب" البرنامج الوطني التنفيذي للسياسات العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2016-2020"، فإمعانا في المبالغة في توصيف كلفة ذلك البرنامج والجهود التي بذلت فيه، لم يتردد البلاغ عن الحديث عن أنه "تجنبت له كل المصالح الوزارية والحكومية المدنية منها والعسكرية"! فهل تحتاج هذه العبارة إلى تعليق؟ فما طبيعة هذا البرنامج الذي تتجنب له حتى المصالح العسكرية؟ لكن ذلك يكشف عدم جدية محرري البلاغ، وانزلاقهم إلى لغة التضليل والتحويل والإثارة.

وفي الأخير، وإذ نؤكد أن ما سبق من توضيحات املاها واجب تنوير الرأي العام، نغتنم هذه الفرصة لتحية جميع أطر وموظفي ومستخدمي الوزارة والتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، الذين انخرطوا بكل روح وطنية، وتضحية عالية، في المساهمة الفعالة، إلى جانب كل القوى الحية في البلاد، في مواكبة وحماية الأشخاص في وضعية هشاشة بمختلف فئاتهم، وحماية المواطنين من الإصابة بوباء كورونا المستجد (كوفيد 19)، وإنقاذ الوطن من خطر انتشار الجائحة.

ونؤكد في الختام أن الوزارة منفتحة على كل تعاون يخدم تنوير الرأي العام بالمعطيات الدقيقة والسليمة، ونطلب منكم نشر هذا التوضيح وفق مقتضيات القوانين المعمول بها في مجال الصحافة والنشر.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

